

تحرك عاجل

سجين ينهي إضرابه عن الطعام، دون إعادة لمحاكمته

في 8 يونيو/ حزيران أنهى منصور ماينغلوف إضرابه عن الطعام الذي استمر لمدة ثلاثة أسابيع تقريباً بعدما زاره بعض المسؤولين التركمانستانيين في السجن وتحسن موقف سلطات السجن تجاهه، حسبما ورد. ومع ذلك، لا يوجد أي مؤشر رسمي أنه سيكون هناك إعادة المحاكمة لقضيته بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

كان منصور ماينغلوف مضرباً عن الطعام منذ 19 مايو/ أيار احتجاجاً على الحكم عليه بالسجن لمدة 22 عاماً في جرائم مزعومة تتعلق بالمخدرات والمواد الإباحية وذلك بعد محاكمة جائزة. بدأ منصور ماينغلوف يتناول الطعام السائل مرة أخرى يوم 8 يونيو/ حزيران. وهو لا يزال في مستشفى السجن، حيث يتغذى عن طريق التنقيط في عروقه. ووفقاً لمصدر غير معلن، فإنه بدأ في تناول الطعام نتيجة لعدة زيارات من المسؤولين. ولكن لا تتوفر معلومات عن مضمون مناقشاتهم. وبحسب ما ورد فقد غيرت سلطات السجن مواقفها تجاه منصور ماينغلوف. وأصبحوا الآن يتعاملون معه بأدب ويستفسرون بانتظام عن حسن أحواله. في 19 مايو/ أيار كتب منصور ماينغلوف، إلى إدارة سجن LBK/11 في سايدي، بمقاطعة لياب شرقي تركمانستان، حيث يقضي عقوبته، لإبلاغهم عن قراره بالإضراب عن الطعام. أم منصور ماينغلوف زارته في 10 يونيو/ حزيران.

ووفقاً للمصدر غير المعلن، ينكر منصور ماينغلوف جميع الاتهامات ويصر على براءته. وقد واجه ضغطاً متزايداً في السجن بعد أن تحدث علناً عن عدم عدالة محاكمته واحتج على نقله المحتمل إلى سجن أوفادان ديب شديد الحراسة لأن هذا يتعارض مع شروط عقوبته. هددت سلطات السجن بقطع زيارات أسرته والحد من حجم الطرود المسموح له بتلقيها.

واعتقل منصور ماينغلوف لأول مرة وزُعم أنه تعرض للضرب على أيدي ضباط جهاز الحماية الأمنية للمجتمع السليم في تركمانستان في 6 يونيو/ حزيران 2012. وكان ذلك متعلقاً بقضية جنائية لشقيقه الذي كان قد اعتقل في اليوم السابق. وكان منصور ماينغلوف شهد شقيقه وهو يتعرض للضرب من قبل الأجهزة الأمنية أثناء الاستجواب. وأطلق سراح منصور ماينغلوف وأعيد اعتقاله بعد أن تعرض لحالات التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة من الأفراد في الحجز. وفي 10 سبتمبر/ أيلول 2012، صدر الحكم عليه إثر محاكمة جائزة.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية حالات من تركمانستان لأفراد عانوا من انتهاكات حقوق الإنسان وعانى معهم من يرتبطون بهم، بمن فيهم أفراد أسرهم، وواجهوا مضايقات وأعمال انتقامية بعد أن عرفت حالاتهم على المستوى الدولي. هناك مخاوف من أن منصور ماينغلوف ليس وحده ولكن أعضاء عائلته الكبيرة كذلك قد يتعرضون لخطر الانتقام.

يرجى الكتابة فوراً باللغة التركمانية أو الروسية أو الإنجليزية أو بلغتكم الأصلية:

- المطالبة السلطات للبدأ بإعادة محاكمة منصور ماينغلوف فوراً بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك السماح له بتوكيل محام من اختياره؛



- لحث السلطات على الشروع في إجراء تحقيق سريع ونزيه وفعال في جميع مزاعم التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة التي أبلغ عنها منصور ماينغلوف، وتحديد الجناة وتقديمهم إلى العدالة؛
- لمطالبتها بضمان سلامة منصور ماينغلوف وكذلك سلامة أفراد عائلته وأي شخص يرتبط معه.

الرجاء إرسال المناشدات قبل 25 يوليو/ تموز 2014 إلى:

المدعي العام

أمانغيرات خالييف

Ul. 2005 (Seidi) 4

744000 – عشق آباد

Mahtumkuli) 85

تركمانستان

رئيس جمهورية تركمانستان

غوربانغلو بيردم خميدوف

Presidential Palace

744000 – عشق آباد

تركمانستان

كما ترسل نسخ إلى:

وزير الداخلية

إسكندر موليكوف

Ul. 2033 (pr.

744000 – عشق آباد

صيغة المخاطبة: معالي المدعي العام

فاكس: +993 12 93 5112

تركمانستان

فاكس: +993 12 39

(الرجاء تكرار المحاولة بين العاشرة صباحاً

1944

والثالثة بعد الظهر بتوقيت غرينتش)

صيغة المخاطبة: معالي الوزير

صيغة المخاطبة: فخامة الرئيس

كما نرجو إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً. هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل 97/

14 لمزيد من المعلومات أنظر: <http://amnesty.org/en/library/info/EUR61/003/2014/en>

سجين ينهي إضرابه عن الطعام، دون إعادة لمحاكمته

معلومات إضافية

في 10 سبتمبر/ أيلول 2012 أدين منصور ماينغلوف بعد محاكمة جائرة في تمّ تتعلق باستخدام الأحداث في " أفعال غير لائقة اجتماعياً"، وفي إنتاج المواد الإباحية وتوزيعها، والمواد المهربة، وإنتاج المخدرات أو توزيعها بموجب المواد 156 و164 و 254 و 292 من القانون الجنائي لتركمانستان. ووفقاً لمصدر غير معلن، فقد أفاد منصور ماينغلوف بأنه لم يرَ المحامي المعين من قبل الدولة سوى مرتين، مرة عندما التقيا لأول مرة وبعد ذلك أثناء المحاكمة نفسها. أما أثناء التحقيق والمحاكمة فلم يسمح له بالاتصال بأقاربه ولا تغيير محاميه. وتم نقل منصور ماينغلوف قسراً بعد اعتقاله، إلى مركز إقليمي لإعادة تأهيل مدمني المخدرات حيث بقي هناك لمدة 15 يوماً، ثم أفرج عنه في 22 يونيو/ حزيران 2012. ثم تقدم بشكاوى حول تعذيب أخيه وسوء معاملته إلى مكتب المدعي العام ورئيس تركمانستان. تم فصل اثنين من ضباط الشرطة في وقت لاحق. وفي الفترة من 25 يونيو/ حزيران وحتى 2 أغسطس/ آب 2012، عندما أُلقي القبض على منصور ماينغلوف مرة أخرى، قام بجمع أدلة على التعذيب وسوء المعاملة من أفراد آخرين، معظمهم من أصول بلوشية ممن يعيشون في محافظة ماري في جنوب شرق تركمانستان.

وقد سجل منصور ماينغلوف أحد عشر من حوادث التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة من داخل المجتمع البلوشي في محافظة ماري. وقد سجل هذه المعلومات على أقراص مدججة وأرسلها إلى السفارة الأمريكية في عشق أباد، عاصمة تركمانستان، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) ومكتب المدعي العام. ووفقاً لمنصور ماينغلوف شملت هذه التقارير من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة ادعاءات باستخدام ضباط إنفاذ القانون الأزاميل على عظام المعتقلين، وسحبهم من أكياس الصفن بالكماشات، والصدمات الكهربائية، واستخدام أرجل الكراسي والزجاجات البلاستيكية في ضربهم. ووصف مشاهدته لصندوق به أدوات مخصصة للتعذيب في جهاز الحماية الأمنية للمجتمع السليم في تركمانستان في عشق أباد.

وفقاً لما ذكره بعض المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين التركمانستانيين في المنفى، فإن التعذيب وسوء المعاملة منتشرين على نطاق واسع في تركمانستان. لكن مناخ الخوف يعم بحيث لا تجرؤ سوى قلة من الناس على الإفادة بوقوع حوادث التعذيب وسوء المعاملة التي تحدث في الاحتجاز، أو حتى الحديث عن ذلك بعد الإفراج عنهم من الاحتجاز. فذلك يعرضهم وأفراد أسرهم للانتقام من قبل السلطات، ووثقت منظمة العفو الدولية حالات تحرش واضطهاد لأولئك الذين تجرأوا على الفضح العلني لهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان في تركمانستان. يرجى الاطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية تركمانستان: إن "عصر السعادة" أو مزيد من القمع ذاته؟ (EUR 61/005/2013 رقم الوثيقة) لمزيد من

المعلومات، يمكن الوصول إليها في: <http://www.amnesty.org/en/library/info/EUR61/005/2013/en>

منظمة العفو الدولية ليست على علم بحالة واحدة قدم فيها مرتكب التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة إلى محاكمة جنائية في تركمانستان، ولا علم لها كذلك بحالة واحدة تم فيها استبعاد الأدلة المنتزعة عن طريق استخدام التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة من إجراءات المحكمة. وأشارت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في ملاحظاتها الختامية على تركمانستان، أن "غياب البيانات الشاملة أو المصنفة بشأن الشكاوى والتحقيقات والملاحقات القضائية والإدانان في قضايا التعذيب وسوء المعاملة على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون يعوق بشدة تحديد الأنماط المحتملة من الإساءة التي تتطلب اهتماما"، وأوصت بأن تقوم السلطات التركمانستانية بتجميع وتوفير بيانات إحصائية واضحة في مثل هذه القضايا.

أعربت لجنة مناهضة التعذيب للأمم المتحدة في ملاحظاتها الختامية في يونيو/ حزيران 2011 عن قلقها إزاء التقارير الواردة عن انتهاكات الضمانات الأساسية ضد التعذيب مثل الحق في الوصول الفوري إلى محام الدفاع عند الاعتقال.

مزيد من المعلومات عن التحرك العاجل: 97/14 رقم الوثيقة: EUR 61/004/2014 تاريخ الإصدار: 13 يونيو/ حزيران 2014

